CD/PV.814
11 February 1999
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الرابعة عشرة بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد غريي (الولايات المتحدة الأمريكية)

(A) GE.99-60634

الرئيس: أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٨١٤ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود بادئ ذي بدء، باسم المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، أن أرحب بالنائب الأول لوزير خارجية بيلاروس، سعادة السفير سرغاي مارتينوف، الذي سيكون أول متحدث في هذا الصباح. ولدي أيضا على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا الصين وإيطاليا.

أدعو النائب الأول لوزير خارجية بيلاروس، سعادة السفير سيرغاي مارتينوف، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد مارتينوف (بيلاروس): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أبدأ بإعرابي لكم عن تهاني لترأسكم مؤتمر نزع السلاح بمهارة وعن تمنياتي لكم بمزيد من النجاح لدى النهوض بولاياتكم. ويؤكد لكم وفدي، كعادته، تعاونه التام معكم. وأود أيضا أن أشكر سلفيكم، السفير مايميسكول من أوكرانيا والسفير سوتار من المملكة المتحدة، على جهودهما النشطة والفعالة. وأغتنم هذه الفرصة للترحيب ترحيبا حارا بالأمين العام للمؤتمر والممثل الدائم للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بيروفسكي، ونائبه السيد بن اسماعيل، اللذين يقدمان دعما قيما جدا للمؤتمر.

إن حكومة جمهورية بيلاروس تعلق أهمية خاصة على القضايا المتعلقة بتعزيز الأمن الأوروبي والدولي الذي تمثل فيه تدابير نزع السلاح إقليميا وعالميا العنصر الأساسي. وفي هذا السياق، يعتبر دور المؤتمر، بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، دوراً حاسماً للغاية. وتقدر بيلاروس جدا التقدم المدهش الذي حققه المؤتمر في السنوات الماضية. وإنني مقتنع بأنه ما زال يمكن لنا أن نتوقع من هذا المحفل نفس العمل الفعال ونفس النهج القائم على روح المسؤولية. ويمكن استخدام التجربة المكتسبة سابقا بنجاح كأداة فعالة لتحقيق أهداف جديدة.

وسأقدم اليوم، في بداية الدورة الجديدة، موقف حكومتي فيما يخص قضايا نزع السلاح والأمن الحالية. إن بيلاروس، كما تعلمون جميعا، عانت معاناة شديدة من الآثار الوخيمة لأكبر كارثة تكنولوجية المصدر في محطة الطاقة النووية بتشرنوبيل. لهذا نتناول بحساسية ومسؤولية كبيرتين جدا كافة القضايا المتعلقة بالطاقة النووية بما فيها قضايا نزع السلاح النووي. غير أننا نرى، إذا حللنا المسألة بدون تحيز، أن النهج التدريجي إزاء إزالة كافة الترسانات النووية هو النهج المثمر الوحيد في الظروف الجغرافية السياسية الراهنة. وإننا مقتنعون بأن الابتعاد عن التطرف هو وحده الذي سيمكننا في نهاية الأمر من بلوغ هذا الهدف الذي ننشده جميعا. ويمكن أن تتمثل الخطوتان المقبلتان في هذا الاتجاه، من وجهة نظرنا، في حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى ووضع قانون دولي بشأن منح البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن من استخدام القوة النووية أو التهديد باستخدامها. وفيما يلي موجز لآراء حكومتي بشأن هاتين المسألتين الهامتين.

لا ينبغي أن يكون نطاق اتفاقية "وقف الإنتاج" مقصوراً على الإنتاج في المستقبل وحده بل ينبغي أن يشمل بدقة المخزونات المتوفرة من المواد الانشطارية. ويجب أن تنص المعاهدة على إنشاء آليات تحقق فعالة لتوفير أكبر

ضمانات أمن من قيام الدول الأطراف باستخدام أية مواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة. ويمكن أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في رأينا، أنسب كيان لأغراض التحقق من "وقف الإنتاج". ومن الأهمية البالغة بمكان وضع صك عالمي وغير تمييزي يتسم بالعدل والتوازن ويخدم مصالح فرادى الدول ومجموعات الدول.

لقد انضمت بيلاروس إلى معاهدة عدم الانتشار وقامت، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، بالوفاء كلياً بجميع التزاماتها بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - ١). وبذلك نظفت بيلاروس أراضيها من الأسلحة النووية. وإننا نعتقد أن بيلاروس، بتخليها عن القوة النووية المتوفرة، ستؤمن في نهاية المطاف المصالح الوطنية المتمثلة في حماية استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها بضمانات لا رجعة فيها وملزمة قانوناً ضد استخدام أية قوة، بما في ذلك النووية منها، أو التهديد باستخدامها.

ونحن نشاطر معظم الوفود الرأي الذي أعربت عنه بشأن ضرورة إعادة تشكيل اللجنة المخصصة للترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ويشمل موقفنا من هذه المسألة الجوانب الرئيسية التالية: تمثل ضمانات الأمن السلبية عنصراً هاماً في تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ويجب أن تتمخض المفاوضات عن صك دولي ملزم قانوناً؛ ويجب ألا يكون الاتفاق المقبل مقرونا بأية شروط مسبقة؛ وينبغي أن يعزز جوهر الاتفاق بالتزامات ثنائية كلما أمكن ذلك؛ ويجب الاستمرار في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية؛ ويجب أن تعطى ضمانات أمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تلتزم بوضوح وبدون شروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو اقتنائها أو وزعها.

وينبغي في رأينا زيادة الجهود التي تبذلها مختلف البلدان في هذا الاتجاه على الصعيدين الإقليمي والعالمي معاً. وقد تعزز هذا البعد الإقليمي في السنوات الأخيرة بإنشاء وتدعيم المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات تم التوصل إليها بحرية في بعض مناطق العالم.

وإننا ندرك أن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٧٧/٥٣ حاء "نزع السلاح الإقليمي" يمثل مساهمة إيجابية للغاية في هذا الشأن، لكنه ليس بوسعنا أن نؤَمن لأوروبا الوسطى والشرقية مركز المنطقة غير الحائزة للأسلحة النووية بدون دعم كامل من كل بلد في المنطقة ومن كافة الدول النووية. وتغتنم حكومة بيلاروس هذه الفرصة للإعراب عن الشكر لكافة البلدان التي تعاونت وأيدت القرار وعن استعدادها لإجراء مزيد من المشاورات الجدية بشأن هذه المسألة مع من لم يكن بوسعه قبول هذا القرار، بما في ذلك مشاورات في مؤتمر نزع السلاح. ونتوقع أن يعتمد تحقيق مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة المعقدة اعتمادا كبيرا على تطور البنية الأمنية في أوروبا في السنوات المقبلة. لهذا ستقوم بيلاروس، تحفزها على ذلك مجموعة من المصالح الوطنية الأخرى، بالعمل جاهدة على المساهمة قدر المستطاع في الجهود المشتركة لجميع الدول المعنية من أجل بناء أوروبا آمنة وغير مجزأة ومستقرة.

ولجمهورية بيلاروس موقف إيجابي جداً من مواصلة المشاورات وتبادل الآراء في المؤتمر بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إن برامج التكنولوجيا المتطورة واستكشاف الفضاء تخلق، عشية الألف سنة الجديدة، إمكانيات حقيقية فعلاً لوزع الأسلحة في الفضاء. وينبغي أن يلبي الاتجاه العام للبحوث الفضائية مصالح الجميع بغض النظر عن الاختلافات بين البلدان في مستويات التطور الاقتصادي والعلمي. ومن الضروري مواصلة التعاون السلمي في الفضاء وتعزيزه مع إزالة كل احتمالات تسليحه.

وتمثل مسألة الأسلحة التقليدية أولوية أخرى من أولويات حكومتي في مجال نزع السلاح. وفي العام الماضي أولى المجتمع العالمي مشكلة الألغام المضادة للأفراد اهتماما كبيرا. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لإخباركم بأن بيلاروس صدقت على البروتوكول الثاني لاتفاقية "الأسلحة اللاإنسانية" وأعلنت بموجب مرسوم رئاسي، عن وقف اختياري لنقل كل أنواع الألغام. غير أن نقص الموارد المالية والتكنولوجيات المناسبة يعوق الأعمال الهامة المتمثلة في تدمير الألغام الأرضية التي سيتم تعديلها طبقا للبروتوكول. وتؤيد بيلاروس فرض حظر تدريجي، على الألغام الأرضية يتم تنفيذها شيئاً فشيئاً. وإننا مستعدون للمشاركة بنشاط في المفاوضات في إطار المؤتمر المعني بنقل الألغام.

لقد استخدمت الأسلحة التقليدية في جميع المنازعات المحلية والعالمية في هذا القرن. وإننا مقتنعون تماماً بضرورة القيام في هذا المحفل بوضع تدابير جديدة بشأن الشفافية فيما يخص الأسلحة التقليدية. وتمثل الصراحة والشفافية فيما يخص الأسلحة التقليدية عاملاً رئيسيا لبناء الثقة والأمن. وبدون ذلك، لن تكون كل "حسن النية" العالمية والإقليمية في ميدان الأمن فعالة بما فيه الكفاية.

ويمكن أن يصبح عام ١٩٩٩ عاماً تاريخياً إذا تم الاتفاق على تكييف معاهدة القوى التقليدية في أوروبا وتطوير وثيقة فيينا. وتشاطر بيلاروس بعض الوفود كلياً رأيها المعرب عنه في مفاوضات فيينا بشأن ضرورة استكمال هاتين الوثيقتين اللتين تكتسيان أهمية حاسمة بالنسبة لأمن أوروبا قبل انعقاد مؤتمر قمة الأمن والتعاون في أوروبا في اسطنبول. وفي انتظار ذلك، ينبغي في رأينا أن يتفق على الأحكام الرئيسية لمعاهدة القوى التقليدية في أوروبا المكيفة قبل انعقاد مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في واشنطن.

ويجب أن تؤدي مفاوضات فيينا الحالية، في نظرنا ، إلى تعزيز أمن كافة البلدان المشاركة بغض النظر عن عضويتها في تكتلات عسكرية وسياسية. وقد تبين أن معاهدة القوى التقليدية في أوروبا تمثل حجر زاوية لأمن أوروبا بكاملها. بيد أن الوضع الجغرافي السياسي الذي تغير وما زال مستمرا في التغير يتطلب مضموناً جديداً إلى حد ما، يتناسب مع الأهداف النبيلة القديمة. ويجب، على وجه الخصوص، أن تخلو الوثيقة الجديدة من ذلك الاختلال في التوازن على مستوى المعدات والإمكانات العسكرية الذي ظهر نتيجة للتغيرات السياسية. وفضلاً عن ذلك، سيكون بوسع بلدي أن يقبل المعاهدة المكيفة إذا كانت النفقات المتصلة بتنفيذها مناسبة للإمكانات الاقتصادية للبلدان المعنية. وقد اضطرت بيلاروس في السنوات القليلة الماضية ، على الرغم من جميع الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، أن تدمر حوالي ١٠ في المائة من جميع المعدات التي نصت معاهدة القوى التقليدية في أوروبا على الحد

منها. ولم تلق نداءاتنا من أجل الحصول على مساعدة مالية دولية اهتماماً. لهذا السبب تولي حكومتي الجانب الاقتصادي لأي التزام دولي أولوية قصوى.

وأود أيضا أن أتحدث بإيجاز عن إصلاح المؤتمر الذي يبدو هاماً جداً بالنسبة لفعالية ومرونة هذا المحفل المحترم وقدرته على التصدي للتحديات الجديدة.

ونعتقد أن قبول عدد محدد من الأعضاء الجدد المتحمسين للمساهمة في عملية نزع السلاح العالمي سيكون مفيدا للمؤتمر. وفي هذا الصدد، تقدم بيلاروس دعمها الكامل لآيرلندا وإكوادور وتونس وكازاخستان وماليزيا التي ترغب في الانضمام إلى المؤتمر، وتطلب إلى الدول الأعضاء الأخرى أن تحسم هذه المسألة على وجه السرعة.

وقد كشفت دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٨، من وجهة نظرنا، عن ضرورة زيادة تحسين بعض طرق العمل. إن ثقتنا بدور المؤتمر ما زالت كبيرة. ويمكن القول إن المؤتمر يمر بأزمة منتصف العمر. وبيلاروس متأكدة من أنه سيخرج منها بنشاط متجدد وحكمة مكتسبة. ونعتقد أن السفير يانيس من شيلي قام في العام الماضي بعمل جيد في هذا الاتجاه. وينبغي مواصلة هذا العمل في الدورة الحالية. وفيما يخص جدول أعمال المؤتمر، نعتقد أنه يمكن إعادة النظر فيه بطريقة أكثر واقعية في المستقبل.

وفي الختام اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أؤكد لكم ولأعضاء المؤتمر أن وفد بيلاروس مستعد للعمل بتفان فيما يخص كافة بنود جدول الأعمال. وأتمنى لكم النجاح في تحقيق نتائج ملموسة استنادا إلى برنامج العمل المناقش الذي نأمل جميعا أن يتم اعتماده في المستقبل القريب.

الرئيس: أشكر النائب الأول لوزير خارجية بيلاروس على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الآن الكلمة لممثل الصين، السفير لي شانغي.

السيد لي (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس يود الوفد الصيني أن يهنأكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في بداية دورة عام ١٩٩٩، وأن يعرب لكم عن تقديرنا للجهود التي تبذلونها لتيسير الشروع مبكراً في الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح في هذا العام. كذلك نوجه آيات تقديرنا لسلفكم، السفير سوتار من المملكة المتحدة، لمساهمته في أعمال مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أيضا بأن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بزملائنا الجدد، سفراء كل من كولومبيا والأرجنتين وسلوفاكيا والسويد وإسرائيل وإندونيسيا.

وأود اليوم أن أُبدي بضعة تعليقات بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. لقد أكد المجتمع الدولي أهمية أعمال هذا المؤتمر ، الذي يمثل المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وفي عام ١٩٩٨ خرج مؤتمر نزع السلاح أخيرا من أزمته بفضل الجهود المطردة التي بذلتها جميع الأطراف. وبدأ أعماله بشأن مختلف بنود جدول أعماله وأحرز بعض التقدم. ونأمل أن تتمكن كافة الأطراف، استنادا إلى منجزات العام الماضي، من

إبداء مزيد من المرونة لإعداد برنامج عمل الدورة الحالية للمؤتمر في موعد مبكر ومباشرة الأعمال الموضوعية. ولدى وضع هذا البرنامج، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يأخذ في اعتباره الحالة الدولية الراهنة ولا سيما آخر التطورات في ميدان نزع السلاح، مركزا على القضايا التي تؤثر تأثيرا مباشرا في السلم والأمن الدوليين. ونرى في الوقت ذاته أن من اللازم أن يعكس هذا البرنامج طموحات وشواغل كافة الأطراف ويستجيب لها.

ويمثل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي أول بند في جدول أعمال المؤتمر وأولوية عليا للمجتمع الدولي. وتفهم الصين وتؤيد تماما الاقتراحات الداعية إلى إنشاء آليات عمل مناسبة في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك لجنة مخصصة لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي. وما زالت هناك آراء مختلفة بشأن هذه الآليات في الوقت الراهن. ويؤيد الوفد الصيني قيام جميع الأطراف ببذل مجهود مشترك لإيجاد حل مقبول على أساس تبادل واف للآراء، وإنشاء آليات مناسبة لمعالجة مسألة السلاح النووي.

وتؤكد الصين أن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووي الأخرى سيفضي إلى منع انتشار الأسلحة النووية وإلى نزع السلاح النووي. وفي العام الماضي اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قراراً بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويؤيد الوفد الصيني إعادة تشكيل لجنة مخصصة، على أساس الولاية الواردة في تقرير شانون، للتفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دوليا وفعليا، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨ لام.

وقد أكدت الصين دائما أن مطالبة الدول العديدة غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانات أمن تتعهد فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة ضدها أو تهديدها بها أمر معقول له ما يبرره. ويوفر الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة فرصا وإمكانيات جديدة لحسم مسألة حساب السلامة النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ موقفا أكثر إيجابية من هذه المسألة بدلا من السير في الاتجاه المعاكس والقيام في الوقت ذاته بتوسيع استراتيجياتها للردع النووي. ويؤيد الوفد الصيني إعادة تشكيل اللجنة المخصصة لحساب السلامة النووية كي تواصل أعمالها الموضوعية استنادا إلى الأعمال التي قامت بها في العام الماضي بغية وضع صك قانوني دولي بشأن حساب السلامة النووية.

واعتمدت الدورة الثالثة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية ساحقة، القرار ٧٦/٥٣ الذي يدعو مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى إلى إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ويعترف بالدور الرئيسي للمؤتمر في التفاوض بشأن اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وصوّت مائة وخمسة وستون بلداً على القرار ولم يعترض عليه أي بلد. ويبرهن ذلك على طموح المجتمع الدولي المشترك إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وعلى طلبه الملح لذلك. وقد أدليت في العام الماضي بيان بشأن الموضوع ذاته في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح ذكرت فيه مجموعة من التطورات المثيرة للقلق، مبيّنا أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أصبح مسألة هامة

وعاجلة تواجه المجتمع الدولي. وقد أثارت بعض التطورات الجديدة مؤخراً مخاوف كبيرة مرة أخرى. وأُشير هنا إلى الإعلان الأخير عن برامج لإنشاء نظام دفاعي وطني للقذائف ونظام دفاعي للقذائف الميدانية، فضلا عن اعتزام تعديل معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، بل والانسحاب منها.

لقد انتهت الحرب الباردة قبل عشر سنوات ومن المفروض أن تخف أكثر حدة توتر العلاقات الدولية. غير أن القرارات السالفة الذكر تسير في الاتجاه المعاكس لاتجاهات العصر. وهي مضرة بالجهود الدولية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بل ويمكن أن تسبب سلسلة جديدة من سباق التسلح، وسيكون لها تأثير سلبي واسع النطاق وعميق في التوازن الاستراتيجي العالمي والإقليمي في القرن المقبل. وكما يعلم الجميع، سيتم وزع بعض نظم القذائف الدفاعية السالفة الذكر بالكامل في الفضاء الخارجي أو توجيهها إلى أهداف في الفضاء الخارجي. وسيوضع بعضها في الفضاء الخارجي لتزويد منظومات الأسلحة الأرضية بمعلومات عن الأهداف وتوجيهها. وستتمثل النتيجة النهائية في تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة قتال جديدة وقاعدة لمنظومات الأسلحة. وفضلا عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إلحاح أي بلد على تعديل أو حتى إلغاء معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ليكون مطلق اليد في استحداث ووزع نظم القذائف الدفاعية هذه، سيؤدي بالتأكيد إلى الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي وسيؤثر تأثيراً سلبياً خطيراً في عملية نزع السلاح النووي. وهذا يثير بالتأكيد قلقاً كبيراً لدى المجتمع الدولي ويعزز الطابع الهام والعاجل لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح أن يفي بالتزاماته وينهض بمسؤولياته لتعالج هذه المسألة الهامة قبل فوات الأوان. ونحث مرة أخرى على إنشاء لجنة مخصصة في أقرب وقت ممكن للتفاوض بشأن صكوك قانونية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي العام الماضي بين المنسق الخاص المعني بهذه المسألة، السفير باليهاكارا من سري لانكا، في تقريره المرحلي أنه لا يوجد أي اعتراض، من حيث المبدأ، على إعادة تشكيل لجنة مخصصة ولكن تحديد موعد ذلك سيتطلب مزيدا من المشاورات. ونأمل أن يبدي كافة أعضاء مؤتمر نزع السلاح الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لإعادة تشكيل اللجنة المخصصة في أقرب وقت ممكن لبدء المفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على نحو فعال.

لقد أولت الحكومة الصينية دائماً أهمية كبيرة للشواغل الإنسانية التي تثيرها الألغام الأرضية، وهي تؤيد فرض قيود مناسبة ومعقولة وممكنة على الألغام الأرضية، والألغام الأرضية المضادة للأفراد بوجه خاص. وفي هذا الصدد، أودعت حكومة الصين لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ صك تصديقها على البروتوكول المعدل الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. كذلك تولي الحكومة الصينية إزالة الألغام أهمية كبيرة ودعمت الأنشطة الدولية لإزالة الألغام وشاركت فيها بنشاط. وساهمت الصين في الصندوق الدولي لإزالة الألغام وساعدت البلدان والمنظمات الدولية المعنية عن طريق توفير التدريب والتكنولوجيات والمعدات المناسبة لإزالة الألغام. ويوافق وفد الصين على إعادة تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد لمتابعة ما قمنا به من عمل في العام الماضي.

إننا الآن على وشك التوصل إلى توافق للآراء بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ويأمل الوفد الصيني أن يُبذل مزيد من الجهود لإيجاد حل مرضٍ في هذا الشأن. ويوافق الوفد الصيني أيضا على إعادة تعيين منسقين خاصين للمضي في دراسة المسائل المتعلقة بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، وتحسن وفعالية سير أعماله، واستعراض جدول أعماله.

الرئيس: أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة لممثل إيطاليا، السفير بلبوني أكوا.

السيد بلبوني أكوا (إيطاليا) (النص بالفرنسية): أود سيدي، وأنا أتناول الكلمة لأول مرة تحت رئاستكم، أن أهنئكم باسم وفدي وبالأصالة عن نفسي لتوليكم منصب الرئيس. وإنني لسعيد جدا برؤيتكم ترأسون هذه الجمعية لأن الهيبة الدولية لبلدكم إلى جانب مهارتكم المعترف بها يشكلان شرطين أساسيين لتسيير أعمالنا بنجاح. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالزملاء الذين وصلوا لتوهم، خاصة سفراء كل من كولومبيا والأرجنتين وسلوفاكيا والسويد وإسرائيل وإندونيسيا، والتعبير لهم عن أصدق تمنياتي بالنجاح خلال انتدابهم للخدمة في جنيف.

وقبل شهر تقريبا قدمت وكيلة وزير خارجية إيطاليا، السيدة باتريسيا تووبا، متحدثة أمام المؤتمر، طلباً عاجلاً من أجل القيام فوراً بإعادة تشكيل اللجنة المخصصة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى. وأكدت بهذه المناسبة أن تكثيف عملية نزع السلاح النووي وعدم الرجوع فيها هدفان تنشدهما إيطاليا تقليدياً بغية بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إزالة هذه الأسلحة: "ستكون إيطاليا يقظة ولن تتخلف عن المشاركة، خاصة داخل هذا المحفل، في المبادرات الخاصة والواقعية الرامية إلى تعجيل تنفيذ خطة العمل بشأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية الواردة في الوثيقة المتعلقة بـ 'المبادئ والأهداف' التي اعتُمدت بتوافق الآراء في عام ١٩٩٥".

لهذا السبب رأى وفدي من المناسب أن يقدم، بالاشتراك مع وفود كل من ألمانيا وبلجيكا والنرويج وهولندا، اقتراحاً بشأن نزع السلاح النووي، سُجل بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للمؤتمر تحمل الرمز CD/1565. ونحن نؤيد الآراء والتعليقات الواردة في البيان الذي أدلى به سفير بلجيكا عند تقديم مبادرتنا. ونعتقد أن الوقت قد حان لإنشاء محفل في المؤتمر يمكن من تبادل المعلومات والآراء بشأن القضايا النووية بصورة منتظمة ورسمية. وأود، وأنا أعرب عن هذه الرغبة، أن أشدد على أننا نعتبر الاقتراحات الرامية إلى اقحام مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات متعددة الأطراف للحد من الأسلحة النووية اقتراحات عقيمة. إننا ندرك الصعوبات المقبلة ولكننا نعتقد أن من الممكن للمؤتمر أن يحرز تقدما سريعا نحو إبرام اتفاقات ذات فائدة عامة ويعطي زخماً جديداً لعملية نزع السلاح النووي الثنائية الجارية حتى يتسنى تكثيفها وتصبح عملية لا رجعة فيها.

الرئيس: أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وبهذا البيان تنتهي قائمة المتحدثين اليوم. هل هناك أي وفد آخر يريد أن يأخذ الكلمة؟ أرى أن هناك واحدا. وأود في هذه الحالة أن أقدم بضع ملاحظات من كرسي الرئاسة.

أود أن أقدم ما آمل أن يكون آخر ملاحظاتي كرئيس للمؤتمر. ولقد كان علي، كأول رئيس لمؤتمر نزع السلاح هذا العام، أن أبدأ مهمة مباشرة أعمالنا في دورة عام ١٩٩٩. وبفضل تعاون سلفي، السفير سوتار، شغلت هذه المهمة كل وقتي منذ بداية كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى عقد تسع مشاورات رئاسية قابلت، كما تعلمون، جميع وفود مؤتمر نزع السلاح التي تفرغت لذلك مرة على الأقل بل ومرات كثيرة. وإنني لممنون لكافة الوفود لاجتماعها معي طوال البضعة أسابيع الماضية ولمساعدتها في المجهود الذي بذل من أجل الوصول بالمؤتمر إلى النقطة التي وصلنا إليها الآن.

ومما يؤسف له أنه لم يصل إلى ما كان ينبغي أن يصل إليه. لقد بدأت رئاستي بتقديم اقتراح أساسي وبسيط جداً هو البدء ثانية من حيث وقفنا في أيلول/سبتمبر الماضي. وكانت نصيحة كل واحد التقيت به تقريبا هي أن الفكرة تنطوي على أكبر احتمالات النجاح. لهذا بقيت متمسكا بها وقدمت اقتراحا رسميا لهذا الغرض (CD/1566). وقررت أيضا أن أتعاون مع سلفي، وخلَفي كرئيس، لمواصلة العمل المتعلق بقضايا نزع السلاح النووي على أساس غير رسمي طبقا لما أوصى به سلفي، مع عدم الإخلال بما سيتفق عليه المؤتمر في النهاية بشأن أعماله خلال دورة عام ١٩٩٩ وفي انتظار اعتماد ذلك. وعجّلت أيضا اجتماعاتي الثنائية مع الوفود سعياً إلى بدء أعمالنا في الوقت المناسب.

وعليّ الآن أن أُبلغكم بعدم نجاح أي من هذه الجهود حتى الآن. ولم تتمخض الاجتماعات الاستشارية الرئيسية غير الرسمية العديدة التي عقدتها بشأن نزع السلاح النووي عن أية خطوة إلى الأمام بشأن هذه المسألة. ولم تسفر الاجتماعات الثنائية الكثيرة التي عقدتها عن أية نتائج على الصعيد العام على الرغم من أنها كانت مشجعة على الصعيد الخاص. ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح إلى الآن حتى من الاتفاق على قبول خمسة أعضاء جدد. ولا أملك بالتالي إلا أن آمل أن يحالف سلفي، السفير رودريغيس سيدنيو من فنزويلا، قدرا أكبر من النجاح في بدء أعمالنا، كما آمل أن أكون على الأقل قد مهدّت الطريق لجهوده الخاصة كرئيس.

ولا داعي إلى تذكير أعضاء المؤتمر بأن ما نقوم به أو لا نقوم به هنا سيؤثر في مصداقية المؤتمر ومكانته، وفي مستقبله بالتأكيد. وقد أضاع المؤتمر بالفعل أكثر من عامين، عامين تميزا بالمغالاة في البلاغة وندرة المفاوضات.

لقد قضينا الآن شهراً في جدال بشأن ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي اعتماد برنامج عمل يمكّن من بدء دورة هذا العام من حيث توقفت دورة عام ١٩٩٨. وقد تطلب الاتفاق على برنامج عمل لعام ١٩٩٨ جهوداً كبيرةً جداً. ولكننا استطعنا بفضل تعاون الجميع أن نتوصل إلى هذه الاتفاقات.

إن العودة إلى مناقشة موضوع سبق تغطيته وإقامة روابط واستخدام ذرائع للتقدم شيئاً فشيئاً فيما يخص القضايا الموضوعية التي لا يوجد بشأنها توافق للآراء لن يقودنا إلى أي نتيجة كما نعلم جميعاً. إن مهمتنا هي التفاوض بجدية وعلى وجه السرعة بشأن قضايا تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف حيثما يوجد توافق للآراء. ونعلم جميعاً أن هناك قضية تستوفي هذه المعايير، واستوفتها منذ عدة سنوات، وهي مسألة التفاوض بشأن اتفاقية وقف إنتاج المواد الانشطارية التي أيدها المجتمع الدولي برمته وأُيدت بتوافق الآراء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٧/٥٣. لهذا أود أن أقدم عدة ملاحظات قبل أن أودعكم.

إننا لسنا هنا للتحدث فقط. ولسنا هنا لتسوية النزاعات الإقليمية التي تتجاوز اختصاص هذا المؤتمر. ولسنا هنا للطعن في الدوافع التي تجعل الأعضاء يتخذون مواقف وطنية. والدول لا تعتمد سياسات بشأن هذه المسائل باستهتار. وعلينا أن نقبل ذلك ونبتعد عن الذم والآراء المحرّفة بشأن الالتزامات التعاهدية وعن البلاغة الساخرة فيما يخص دوافع الحكومات الأخرى. ولن يقودنا البطش اللغوي إلى أية نتيجة. إن ما يجب علينا القيام به هو التفاوض بشأن اتفاقات متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة. وهذا هو في نهاية الأمر سبب وجودنا هنا.

وإذا لم يقبل مؤتمر نزع السلاح هذه المسؤولية الأساسية فإن جماهيرنا وحكوماتنا ستنتهي إلى القرار المناسب. ولن يُحكم على مدى استمرار جدوى المؤتمر بحسب ما نقوله والطريقة والتي نقول بها ذلك وإنما بحسب ما إذا كان لدينا فطرة سليمة جماعية للتفاوض بجدية بشأن قضايا نزع السلاح المتعددة الأطراف التي حان الوقت لاتخاذ إجراءات بشأنها وحلها. وقد آن الأوان للشروع في العمل. وقد فهم الرومان ذلك منذ زمن طويل عندما قالوا. "Factum non verbum" – الأفعال خير من الأقوال. وينبغي أن يصبح ذلك شعارنا.

وفي الختام أود، بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة وكافة الأعضاء والمراقبين في المؤتمر، أن أُعرب عن خالص شكري للأمين العام للمؤتمر، السيد بيتروفسكي، ونائب الأمين العام، السيد بن اسماعيل، وجميع أعضاء الأمانة الآخرين على ما قدموه من دعم وأسدوه من مشورة بتفان وفعالية وبدون كلل. وأؤكد لكم أن ذلك كان مفيداً جداً وموضع تقدير كبير. وبالمثل، أود أن أشكر المترجمين الشفويين على العمل القيم الذي قاموا به بحنكة. وأخيراً أود، شخصياً، أن أشكر كافة الوفود على تفاهمها وتعاونها مع الرئيس. كما أود أن أُجزي الشكر لأبطال المؤتمر المجهولين الذين لا يراهم أحد في هذه القاعة أبدا وعلى الأخص كاتبتي وكذلك كافة الكاتبات اللائي قضين وقتا غير محدود في محاولة برمجة وتنظيم الجلسات وتمكيننا من الاجتماع. وأعتقد أن الكاتبات هن من يستعمل القسط الأكبر من العمل وليس الأشخاص الذين يحضرون الاجتماعات. لهذا أود أن أخصهن بالشكر.

ولم يبق لي إلا أن أتمنى للسفير رودريغيس ثيدينيو من فنزويلا، الذي يخلفني في الرئاسة ابتداء من ١٥ شباط/فبراير، كل النجاح في جهوده وأؤكد له تعاون وفد الولايات المتحدة التام معه.

أرى أن هناك طلباً من جنوب أفريقيا.

السيد ماركرام (جنوب أفريقيا): قدم إليكم وفدي قبل أسبوعين اقتراحاً وطلباً لتحديد شخص يضطلع بمهمة المنسق الخاص المعني بنزع السلاح النووي. ولم نسمع تقريركم عن مشاوراتكم في هذا الشأن ونود الحصول على تقرير في هذا الصدد.

الرئيس: أشكر مندوب جنوب أفريقيا. طُلب مني في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح في ٢٨ كانون الثاني/يناير، بصفتي رئيس، أن أُحاول تعيين منسق خاص للمساعدة في إجراء المشاورات غير الرسمية بهدف التوصل إلى توافق للآراء. وأود أن أُخبركم، بأن هذا هو بالضبط ما حاولت أن أقوم به كما وعدت. ولتيسير هذه المهمة طرحت عددا من الأسئلة على الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح من خلال منسق كل منها في المشاورات الرئاسية. وهذه الأسئلة هي: هل هناك أي مرشحين لمنصب المنسق الخاص؟ هل يمكن للرئيس أن يعين المنسق من تلقاء نفسه أم أنه في حاجة إلى موافقة المؤتمر أي إلى توافق للآراء؟ وكم من الوقت ينبغي أن تدوم ولاية المنسق؟

واتضح لي بصورة لا لبس فيها، من الأجوبة على هذه الأسئلة، أنه لا يوجد وراء طلب "محاولة تعيين منسق" أي تفاهم مشترك بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح بشأن الطريقة التي ينبغي أن تُنفذ بها الفقرة ٥(د). وفي هذا الصدد، بدا لي أيضا أنه أياً كانت نية من صاغ المقرر CD/1036، فإن هناك عادة نمت خلال البضع سنوات الماضية هي ألا يعين ممثلون خاصون إلا بعد أن يوافق المؤتمر ليس فقط على الأفراد بل وكذلك على ولاياتهم ومدة خدمتهم. واتضح من مشاوراتها أن بعض الأعضاء سيعارضون بقوة تغيير هذه العادة.

ولا شك في أنه يمكن لي أن أُعيّن أي عدد من المرشحين للعمل كمنسق خاص. والواقع أن منسق مجموعة الـ ٢١ أشار إلى استعداد الكثير من أعضاء المجموعة للاضطلاع بهذه المسؤولية. ولكن من الواضح أيضاً أنه لا يوجد أي اتفاق بشأن كيفية تعيين شخص، متى تم تحديده، أو حتى بشأن ما إذا كان يمكن تعيينه. لهذا لن أُحرج أي شخص بتعيينه ليصبح موضوع ما يبدو أن مؤتمر نزع السلاح يُتقنه أي الشجار والسخرية. وعلى سبيل المثال يمكنني، بصفتي رئيسا، أن أُرشح نفسي ثم اعترض على تعييني بصفتي مواطنا. إنني لن أفعل ذلك. ويبدو أيضاً أن البعض في مؤتمر نزع السلاح يعتقد أن وسيلة التقدم فيما يخص البند ١ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" هي إعادة تشكيل اللجنة المخصصة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومواصلة الإجراء الثلاثي الذي أُقر في العام الماضي في انتظار القرار الذي سيتم التوصل إليه في النهاية بشأن برنامج عمل هذه الدورة ومن غير الإخلال بهذا القرار. ويريد آخرون بطبيعة الحال لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي أو فريقا عاملا معنيا به. إنني أُحيل هذه الاقتراحات إلى خلفي، آملا أن يكون أوفر حظا مني في تحديد أساس تتفق عليه الآراء يمكن أن ننطلق منه.

أعطي الكلمة لجنوب أفريقيا.

السيد ماركرام (جنوب أفريقيا): إن السؤال المتعلق بمعرفة ما إذا كان ينبغي تعيين منسق بتوافق الآراء أم لا كان في رأينا يتجاوز نطاق ولايتكم. وفي الأسبوع الماضي طلب منكم وفدي أن تعقدوا مشاورات غير رسمية مفتوحة للجميع بشأن تحديد منسق خاص طبقا للفقرة ٥(د) من المقرر CD/1036. ولم يبد آنذاك أي وفد في المؤتمر اعتراضاً على عقد هذه المشاورات. ويرى وفدي أن من المؤسف ألا تعقد هذه المشاورات حتى يتسنى للوفود أن تعرب عن آرائها بشأن هذه المسألة بطريقة صريحة وشفافة.

ويتضح من مناقشاتنا هذا الصباح أن هناك اختلافات أساسية في الرأي بشأن طريقة تطبيق هذا المؤتمر للنظام الداخلي، خاصة الفقرة ٥(د) من الوثيقة CD/1036. ولتوضيح هذه المسألة نهائياً يطلب وفدي أن يُلتمس رأي المستشار القانوني للأمم المتحدة بشأن ما إذا كان توافق الآراء لازما بالفعل أم لا لتعيين مقرر خاص بموجب الفقرة ٥(د) من المقرر CD/1036. وسيلتزم وفدي بما سيخلص إليه المستشار القانوني في رأيه.

السيد الرئيس، استناداً إلى تقريركم بشأن اقتراحنا الداعي إلى تعيين مقرر خاص، يود وفدي أن يطلب منكم أن تطرحوا الآن السؤال التالي على المؤتمر: هل يمكن للمؤتمر أن يوافق على تعيين منسق خاص – يمكن تحديده لاحقاً – للتشاور بشأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي أو بشأن ولايتها؟

الرئيس: شكراً. أُحيط علماً بطلبكم المتعلق باستصدار رأي قانوني. أما فيما يخص المشاورات المفتوحة للجميع فقد نظرت في طلبكم على نحو واف وخلصت، بعد عدة مشاورات مع منسقي المجموعات، إلى أنه لا يوجد أي توافق للآراء بشأن هذه المسألة ومن ثم ليس هناك أي احتمال أن تسفر المشاورات المفتوحة أو أية وسيلة إجرائية أخرى عن نتيجة مختلفة. لهذا خلُصت إلى عدم وجود أي خيار آخر غير إحالة هذه المسألة إلى خلفي كرئيس لمؤتمر نزع السلاح، آملاً أن تتطور المواقف لدرجة تجعل تحقيق تقدم بشأن هذه المسألة أمرا ممكنا.

أعطي الكلمة لجنوب أفريقيا.

السيد ماركرام (جنوب أفريقيا): إن طلبي هو أن تطرحوا السؤال الآن. هل يمكن لي أن أطلب طرح السؤال؟

الرئيس: هل هناك أي اعتراض على طرح هذا السؤال؟ أعطي الكلمة لأستراليا.

السيد كامبيل (أستراليا): أعتقد أننا وصلنا إلى وضع سخيف إلى حد ما، حيث سيضطر الآن إلى إخضاع المسائل إلى تصويت على طريقة اللجنة الأولى. وأتذكر أن عددا من الوفود – والشخص الذي أتذكر جيدا

هو زميلنا من المغرب، قال عند اقتراب نهاية الدورة أثناء النظر في عملية مماثلة، "ليست هذه الممارسة المرعية في مؤتمر نزع السلاح". إن مهمتنا هنا هي إيجاد توافق للآراء للمضي قدما على أساس توافق للآراء. وهذه مسألة هامة بالنسبة لنا جميعا. ويمكن لأستراليا أن تؤيد إنشاء آلية في هذا المؤتمر لمناقشة نزع السلاح النووي على أن تحظى هذه الآلية بتوافق الآراء في هذا المؤتمر. وأخشى أن يؤدي النظر في المسائل بهذه الطريقة إلى بروز مجموعة أخرى من المسائل كما ذكرتم في بيانكم الصائب جداً، مما سيتركنا في وضع يجعل مصداقية هذا المحفل موضع شك كبير.

السيد ميرنيه (بلجيكا) (النص بالفرنسية): أود أن أتحدث بوصفي منسق المجموعة الغربية. أعتقد أنه جرت العادة في هذا المحفل على أن يُطرح هذا النوع من الأسئلة خلال المشاورات الرئاسية التي تجري بعد اجتماعات المجموعات. ولا أود أن يجاب على هذا السؤال في هذه القاعة من غير أن تتاح لمجموعتنا فرصة الاجتماع وربما اتخاذ موقف جديد. غير أنني لا أرى حتى الآن أي موقف جديد من هذا النوع. ولهذا أود أن أطلب منكم، سيدي، أن تحيطوا علما بعدم وجود أي توافق للآراء بشأن هذه المسألة في مجموعاتنا.

السيد بن جلون – تويمي (المغرب): أظن أن اسمي ذُكر ولم أجد الوقت الكافي لرفع اللوحة التي تحمله ولكنني أعتقد أن وفدي لم يغير رأيه. وإنني أتمسك بهذا المبدأ. وسواء أكان الأمر يتعلق بهذه المسألة أم بمسألة أخرى أؤكد لكم أن موقفي هو الموقف الذي أعربت عنه في العام الماضي، وهذا أمر طبيعي، ما عدا إذا قررنا في إطار مشاورات أننا سنطرح هذا النوع من الأسئلة على المؤتمر. لهذا أشكر صديقي السفير كامبيل على الإعراب من جديد عن موقفي الخاص. إنه لم يتغير.

السيد سيديروف (الاتحاد الروسي) (النص بالروسية): أود، بصفتي رئيس المجموعة الأوروبية الشرقية، أن أُؤيد ما قاله رئيس المجموعة الغربية، السفير ميرنيه.

السيد دي إيكاسا (المكسيك) (النص بالإسبانية): لقد كان هذا تبادلاً مفيداً جداً للآراء بل ومسلياً بالنسبة لوفدي. وقد سمعت الوفود تشير إلى تقاليد لا وجود لها وأدلى أحد هذه الوفود – أتذكره جيداً – في العام الماضي، عند مواجهته سؤالاً مماثلاً، ببيان بليغ قال فيه، وسأكرر ذلك بالإنكليزية لأنني أتذكره جيدا، "لقد حان الوقت لنقف ونُعد". ولنلاحظ كيف تغير الوفود آراءها بحسب جانب الطاولة الذي تطرح منه الأسئلة. إنني أقر بأننا هنا لنتفاوض وإن علينا أن نعمل بتوافق الآراء. وسأتجرأ أيضا وأقول فيما يخص الأسئلة التي طرحها ممثل جنوب أفريقيا وله كل الحق في طرحها، أنه ليس لوفدي أي اعتراض على تعيين منسق خاص يسعى إلى إيجاد توافق للآراء بشأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي وولاية ممكنة لها.

الرئيس: يتضح لي من تعليقات المتحدثين أن هذه المسألة ليست جاهزة ليُتخذ قرار بشأنها اليوم. وافترض أيضاً أن إجراء مزيد من المشاورات سيبين ما إذا كان الوضع سيختلف في الأسبوع المقبل. وإذا لم يكن للوفود أية تعليقات أخرى تبديها فإننا نكون قد انتهينا من أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد جلسة المؤتمر العامة المقبلة يوم الخميس، ١٨ شباط/فبراير، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥